

كل يرى الناس بعين طبعه



عبدالقوي الأشول

الزائف نحن بعيدين عن ذلك تماماً. نعم لدينا حقائب وزارية ومسميات ومدراء عموم وأصحاب جاه كثيرون لكن ذلك لا يعني تحسن الأداء أو المسؤولية مطلقاً؛ لا بل بات الحياء معدوماً؛ لأن مستويات الفساد عارمة وأي ناهب للمال العام مثلاً يواجه في أسوأ الحالات لا بالمحاسبة أو العزل من موقعه والمحكمة بل بمناشدة الحكومة له بأن يورد ما أخذ من مال عام للخزينة وهذا كل شيء.

لهذا لم تواجه أي من مشاكل حياتنا بأي حلول بل لم تجد الإمكانات المرصودة لحل أبسط مشكلة.

الحال ماثل في الخدمات ولناخذ الكهرباء نموذجاً لم يجر أدنى تبدل لا بالطاقة المشتراة ولا بالألواح الشمسية

أصلاً لا يكثر بحال المعلمين وهم حجر الزاوية في العملية التعليمية ألم تذهب أيام العام الدراسي المنصرف أدراج الرياح وقيل في نهاية العام لقد انتهت أعمال الامتحانات بنجاح عن أي نجاح إذا كان الطلاب لم يدرسوا أصلاً وعن أي امتحانات وزارة ونسب نجاح إذا كانت أسئلة الامتحان تحل للطلاب أثناء الامتحان ناهيك عن الغش الذي بات مصرحاً به وحيداً أن يعلن السيد الوزير من الغش يأتي في صلب العملية التعليمية.

لقد أصاب التعليم بمختلف مستوياته ما أصاب والأمر بتحصيل حاصل في بلد الاهتمام فيه بالتعليم استثناء للأسف رغم أن لأجل الحديث عن تطور المجتمع إلا من خلال التعليم لكن دعونا من الحلم

وزير التربية غير المرئي هو الآخر يحدد متى يبدأ العام الدراسي ومتى ينتهي الفصل الأول فهل يعلم أن المعلمين مضربين وأن رواتبهم الزهيدة لا تصلهم كيف يطلب من الجياع أن يحضروا أنفسهم للعطاء وهم بهذه الحال المؤسفة؟

نماذج كثيرة لوزراء يمارسون مهامهم من خارج نطاقنا الجغرافي ولا حرج لديهم بما تصدر منهم من قرارات وتوجيهات بمعزل عن الواقع.

فهل الحصول على البطائق الإلكترونية المستعجلة أولى من إطفاء الأطفال المتضورين جوعاً وهل العام الدراسي يبدأ بتاريخ ما حدده الوزير وينتهي الفصل الأول وفق ما قال إذا كان

الغني لا يشعر بضائقة الفقير ومعاناته، من هنا نرى الوزراء ومن على شاكلتهم من الطبقة المخملية في محيط العوز الشديد تدلي بقراراتها وتعليماتها وهي بعيدة كل البعد عن الواقع؛ إذ يعيش معظم الوزراء والوكلاء وما أكثر عدد الوكلاء خارج البلاد يديرون مهامهم عن بعد كما يقولون لذلك كل تصرفاتهم تبدو خيالية فالوزير الذي يصدر تعميماً بأن كل شيء بما في ذلك الحصول على جواز السفر واستلام الراتب لا يتم إلا بالبطاقة الإلكترونية وهو لا يدرك أي مشقة إضافية يخلقها أمام المواطن.. أحدهم قال راتبي خمسة وثلاثون ألف ريال وتكلفة البطاقة نفس حجم الراتب ماذا تروني أعمل حقاً؟ مفارقات عجيبة..

تحديات حفظ الأدوية في عدن



بسام احمد عبدالله

تعاني العاصمة عدن مثلها مثل العديد من محافظات الجنوب من انقطاع الكهرباء لعشرات الساعات يومياً وهو ما يؤثر بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطنين.

ومن بين القطاعات التي تتأثر بشدة بهذا الانقطاع المستمر قطاع الصيدليات حيث يمثل انقطاع الكهرباء خطراً كبيراً على سلامة الأدوية المحفوظة في الثلاجات وبالتالي على صحة المرضى الذين يعتمدون على هذه الأدوية لعلاجهم.

أهمية حفظ الأدوية في الثلاجات : تتطلب العديد من الأدوية خاصة تلك التي تعتمد على البروتينات أو التي تحتوي على مواد فعالة حساسة حفظها في درجات حرارة منخفضة للحفاظ على فعاليتها وصلاحياتها.

ان انقطاع الكهرباء لفترات طويلة يؤدي الى تلف هذه الأدوية مما قد يؤدي إلى فقدانها لفعاليتها أو حتى أن تصبح ضارة للمرضى الذين يتناولونها هذا الوضع يستدعي من جهات الاختصاص في عدن ومحافظات الجنوب اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة لضمان حفظ الأدوية في ظروف مناسبة.

الابتكارات في الماضي في الثمانينات من القرن الماضي كانت الصيدليات في المناطق الريفية البعيدة تواجه تحديات كبيرة في حفظ الأدوية بسبب عدم وصول الكهرباء ومع ذلك استطاعت هذه الصيدليات التغلب على هذه التحديات باستخدام ثلاجات تعمل بأنظمة خاصة مثل الغاز لضمان حفظ الأدوية في ظروف مناسبة.

كان هذا الابتكار والاعتماد على الذات دليلاً على الالتزام بسلامة المرضى رغم الظروف الصعبة.

كما كانت هناك رقابة ذاتية من قبل أصحاب الصيدليات الى جانب متابعة مستمرة من قبل الجهات المعنية في مناطق الاطراف البعيدة عن مركز الدولة مما يضمن أمانة ومسؤولية في التعامل مع الأدوية.

الوضع الحالي في عدن اليوم وفي ظل انقطاع الكهرباء المستمر في عدن نجد أن الوضع مختلف تماماً ويبدو أن هناك إهمالاً واضحاً من قبل جهات الاختصاص في متابعة الصيدليات والتأكد من وجود ثلاجات لحفظ الأدوية بشكل آمن وبدون هذه الرقابة تفتقر الصيدليات إلى الأمانة والمسؤولية المطلوبة مما يعرض المرضى لمخاطر كبيرة فقد تحولت العديد من الصيدليات وثلاجاتها المعرضة الى مجرد زينة أو دواليب لوضع الأدوية بداخلها دون أي اعتبار لدرجات الحرارة أو الظروف المناسبة لحفظها.

ضرورة التحرك الفوري في ضوء التحديات الحالية يصبح من الضروري أن تتحرك جهات الاختصاص في عدن ومحافظات الجنوب بشكل فوري لمعالجة هذه القضية.

يجب أن تتضمن الإجراءات المتابعة الدورية للصيدليات والتأكد من وجود ثلاجات حفظ الأدوية وصلاحياتها وتوفير الحلول البديلة مع انقطاع الكهرباء لفترات طويلة مثل المولدات الكهربائية الاحتياطية أو وسائل حفظ بديلة.

كما يجب على المجتمع أن يلعب دوراً في المطالبة بتحسين الخدمات الصحية وضمان سلامة المرضى.

دور المجتمع يمكن للمواطنين تقديم الشكاوى والملاحظات حول الصيدليات التي لا تلتزم بمعايير حفظ الأدوية والمطالبة بزيادة الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المختصة ونعتقد أن المشاركة المجتمعية الفعالة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في الضغط على الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفي الأخير فإن قضية حفظ الأدوية في عدن ليست مجرد مسألة فنية أو لوجستية بل هي مسألة تتعلق بحياة الناس وصحتهم ويجب أن نتعلم من الدروس المستفادة من الماضي ونعمل على تطبيق حلول فعالة لضمان سلامة الأدوية في العصر الحالي إنها مسؤولية مشتركة بين الجميع ويجب أن نتحرك الجميع لضمان صحة وسلامة المرضى في عدن ومحافظات الجنوب من خلال العمل الجماعي والالتزام بالمسؤولية يمكننا تحقيق تحسينات حقيقية في قطاع الصحة وضمان سلامة المرضى...

خياران لا ثالث لهما أمام الحوثي واليمنيين

السياسية السلمية، في سبيل فرض سلطة غاشمة لا تقوم إلا على الدم والخراب، متوهماً أنه يستطيع فرض مشروعه بقوة السلاح إلى ما لا نهاية.

الحقيقة الساطعة أمامنا من التاريخ، هي أن الحروب لا يمكن أن تدار إلى الأبد، ومن يشعلها لن يكون بمنأى عن لهيبها. فالشعبان الجنوبي واليميني دفعا ثمنا باهظاً، ويتطلعان اليوم إلى الحياة لا الموت، إلى السلام لا القهر، إلى الكرامة لا الوصاية.

وإذا لم يدرك الحوثي ذلك الآن، فسيديره بعد فوات الأوان، حين لا تعود النار التي أشعلها قابلة للإطفاء... ولا الأوطان قابلة للتوقيع.



د. حسين لقور بن عيدان

أمل لشعبين سثما الحروب وباتا يتشبثان بالحياة وسط ركام الكوارث. أو يواصل العناد والمكابرة، ويرفض كل الحلول

بعد أن أخذت الحروب والمآسي ما أخذت من دمار وخراب، لم يعد أمام عبدالمكح الحوثي ومن يلتفون حوله سوى خيارين لا ثالث لهما:

إما أن يتوقف عن وهم الولاية الإلهية، وكيف عن مشروعه العنصري القائم على الاستعلاء والطائفية، ويرضخ لمطالب بقية اليمنيين في إقامة دولة مدنية تحترم التعدد، وتقر بحق شعب الجنوب في استعادة دولته المستقلة، ليكون بذلك جزءاً من تسوية تاريخية تفتح نافذة

أمل لشعبين سثما الحروب وباتا يتشبثان بالحياة وسط ركام الكوارث.

أو يواصل العناد والمكابرة، ويرفض كل الحلول

قبل ان تخرج الأمور عن السيطرة



عبدالعزیز الدويلة

إجراءات صرف الرواتب ومعالجة مشكلة الكهرباء بشكل منتظم وتسهيلات تحافظ على ماء الوجه وعودة الحياة على الأقل وبصورة عادية ومحدودة والأهم من كل ذلك استقرار وانتظام صرف الرواتب وانتظام الكهرباء ايضا .. هذا قبل ان تخرج الأمور عن السيطرة.

والمسيرات التي خرجت في ساحة العروض وشارع مدرم أصبحت كالمغني جنب اصنح.

لذا يجب ان يكون هناك تنسيق انساني واجابي بين هيئات المنظمات الانسانية الاغاثة والأمم المتحدة والبنك الدولي والتحالف الذي للأسف بدأ يتقاعس او يهمل ما يجب توفيره ودعمه وربما بسبب ما يقومون به هوامير الفساد من العبث بالأموال العامة والمخصصات المالية التي تخصص لصرف المرتبات ومعالجة مشكلة الكهرباء التي اصبحت ما لهاش حل بل تفاقمته بشكل اسوأ واصبح المواطن لا يدري هل يوجد رجال دولة وأين هم يا ترى ؟ في ظل هذه المهزلة التي تتكرر بين الحين والآخر وهذا لاسيما يعكر صفو المواطن ويثير قلقه حيث ينبغي تنفيذ

ربما قد تأتي أيام ولا يستطيع الموظف المدني والعسكري والمتقاعدين في الحصول على مرتباتهم خصوصاً وان تأخير شهر أو شهرين وفي كل مرة يؤثر على حرمان القطاع المدني والعسكري لاستلام رواتبهم الأمر الذي سيعكس واقعا مؤلماً مفعجا في ظل تعليق شهر أو شهرين بما يسمى (ديبازي) وربما نتوقع ان تزداد الشهور والتأخرات ويصبح قول القائل : ما فيش رواتب يا مدنيين ويا عسكريين وهذا ما يخشاه الكل في ظل غياب الدعم المالي الخارجي المنتظم والذي يضمن انتظام صرف الرواتب وهي المعاشات التي لا تغني ولا تشبع من جوع ، علماً بأن تحويلها بالسعودي سيكون افضل بما يتناسب مع القوى الشرائية بالسوق ، علماً حتى المظاهرات والاحتجاجات